أناس مصطفون في انتظار الحصول على لقاح كوفيد–١٩ في مدينة كيب تاون في جنوب إفريقيا.

اقتصاديات الجائحة

تحقيق تعاف اقتصادي واسع النطاق يقتضي وضع نهاية للجائحة

روشير أغاروالّ وغيتا غوبيناث

في مايو الماضي، أصدر صندوق النقد الدولي خارطة طريق تفصيلية وشاملة للقضاء على جائحة كوفيد–١٩ وإنقاذ الأرواح ووضع العالم مجددا على المسار الصحيح نحو تحقيق تعاف اقتصادي واسع النطاق. (دراسة Agarwal and Gopinath, 2021، بعنوان «مقترح للقضاء على جائحة كوفيد–١٩»). ولاقت خارطة الطريق تأييد مؤسسات متعددة الأطراف وكذلك الأطراف المعنية الرئيسية. واستندت هذه الخارطة إلى فرضية بسيطة لكنها قوية: القضاء على الجائحة شرط أساسي لا غنى عنه لاستعادة الوظائف ومصادر الرزق والرفاهية الاقتصادية. ولا يمكن تحقيق أي منها دون الآخر.

فكيف كان أداء العالم منذ صدور خارطة الطريق؟ لقد استمر التعافي العالمي، لكن الزخم قد انتابه الضعف. فخلال ستة أشهر، ارتفع عدد الوفيات بمرض كوفيد–١٩ المسجلة رسميا على مستوى العالم بنحو ٥٠٪ وأصبح الآن يتجاوز ٥ ملايين حالة، وتشير التقديرات إلى أن حالات الوفاة الفعلية أعلى من ذلك بعدة أضعاف. ومن بواعث القلق بشكل خاص ذلك التباعد المتزايد في الآفاق الاقتصادية بين البلدان الغنية والفقيرة. وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن الناتج الكلي للاقتصادات المتقدمة سيعود في عام ٢٠٢٢ إلى مساره الاتجاهي السابق على الجائحة ويتجاوزه بنسبة ٠,٩٪ في ٢٠٢٤. وعلى العكس من ذلك، تشير التوقعات إلى أن ناتج اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ما عدا الصين، سيظل في عام ٢٠٢٤ أقل من تنبؤات ما قبل الجائحة بنسبة ٥,٥٪.

وهذا التفاوت في الآفاق الاقتصادية هو نتيجة الفروق الشاسعة في معدلات التطعيم (وهو ما نسميه «الفجوة الكبيرة في اللقاحات») وفي الدعم المقدم من السياسات. وحسب الوضع في نهاية أكتوبر، على مستوى الاقتصادات المتقدمة، كان هناك حوالي ٦٥٪ من السكان قد تلقوا

الرسم التوضيحي: ISTOCK/YAMONSTRO; DWAYNE SENIOR/BLOOMBERG VIA GETTY IMAGES

جرعات اللقاح الكاملة، وكانت جرعات اللقاح المُعَزِّزة متاحة في كثير منها. وعلى العكس من ذلك، كان معدل التطعيم أقل من ٢٪ على مستوى البلدان منخفضة الدخل. وهذه المشكلة ليست خاصة ببلدان أو مناطق معينة، وإنما هي مشكلة عالمية. وكما أشار مسؤولو الصحة العامة مرارا وتكرارا، فإن الجائحة لن تنتهي في أي مكان إلى أن تنتهي في كل مكان. وتزايد انتقال العدوى دون كابح يزيد من احتمالات ظهور سلالات متحورة جديدة — بما فيها بعض السلالات التي تقاوم اللقاحات الموجودة — وربما أدى ذلك إلى عودة العالم إلى خط البداية في سباقه مع الفيروس. وإذا استمر تأثير كوفيد-١٩ لفترة طويلة، فمن الممكن أن نرى ارتفاع الخسائر في إجمالي الناتج المحلي عن التوقعات الحالية لتصل إلى ٥,٣ تريليون دولار في الخمس سنوات القادمة، ويودي بحياة عدة ملايين أخرى.

خطة العمل

حددت خارطة طريقنا ثلاثة أهداف عامة وإجراءات ضرورية لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك الاحتياجات التمويلية لكل إجراء منها. الأهداف: تطعيم ٤٠٪ على الأقل من السكان في جميع البلدان بنهاية عام ٢٠٢١ و٧٠٪ بحلول منتصف عام ٢٠٢٢؛ وتتبع مخاطر التطورات السلبية والوقاية منها (والتي تنتج عن ظهور سلالات متحورة جديدة أو مشكلات في سلاسل الإمداد)، وإنقاذ الأرواح عن طريق ضمان التوسع في إمكانات إجراء الفحوص والحصول على العلاجات ومعدات الحماية الشخصية وغيرها من الأدوات الصحية المهمة.

وكان التقدم في اتخاذ أهم الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف متباينا، ونحن لا نزال متأخرين. وحسب الوضع في نهاية أكتوبر، هناك ما يتراوح بين ٧٥ و٨٠ بلدا، معظمها في إفريقيا، لم تكن على المسار الصحيح لتحقيق هدف تطعيم ٤٠٪ من سكانها بنهاية ٢٠٢١. ويُرجح أن يواجه ٥٥ بلدا منها مشكلات تتعلق بالإمدادات في المقام الأول، بينما ٢٤ منها سيواجه مشكلات في الإمدادات والطاقة الاستيعابية على حد سواء.

وتوصي خطتنا باتخاذ الإجراءات التالية في الأجل القريب لوضع نهاية للجائحة ودعم تحقيق تعافٍ اقتصادي واسع النطاق.

- العمل مباشرة لسد الفجوة البالغة ٥٥٠ مليون جرعة للوصول إلى نسبة تغطية ٤٠٪ عن طريق تعجيل الإجراءات الحالية بهدف التبرع باللقاحات لآلية «كوفاكس» لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، وهي مبادرة تهدف إلى توزيع اللقاحات بشكل عادل، والتعهد بتبرعات جديدة، وتنفيذ عمليات مبادلة الجرعات مع آلية «كوفاكس» وبلدان الاتحاد الإفريقي (أي تأجيل تسليم الجرعات المقررة إلى بلدان مجموع العشرين للسماح للاقتصادات النامية بتحقيق تقدم في هذا الصدد)، وإلغاء القيود على الصادرات من اللقاحات والمدخلات الحيوية.
- الالتزام بتمويل الميزانية الجديدة لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ (ACT-Accelerator) بنحو ٢٣ مليار دولار لضمان إمكانية حصول جميع البلدان على الكمية اللازمة من اللقاحات وأدوات الفحص والعلاجات ومعدات الحماية الشخصية. (مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ هي علاقة شراكة بين المنظمات الدولية المعنية بالصحة في العالم لمكافحة كوفيد-١٩).
- الحفاظ على المساءلة الجماعية عن التقدم في تحقيق الأهداف من خلال تواتر المشاركة في العمل بين الاقتصادات المتقدمة أعضاء مجموعة السبعة، ومجموعة العشرين الأوسع، والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى.

وفيما بعد الأجل القريب، سيكون من المهم توسيع الطاقة الإقليمية لتصنيع اللقاحات في الاقتصادات النامية فضلا على مراقبة المخاطر.

إشراف أفضل

بعد مُضي حوالي عامين على بدء أعتى الجوائح وأكثرها تدميرا للاقتصاد لهذا القرن، ما هي الدروس الأولية التي تعلمناها؟

أولا، أوضحت أزمة كوفيد-١٩ أن سياسة مواجهة الجائحة سياسة اقتصادية، وأن الأزمة الاقتصادية لن تنتهي بشكل دائم دون انتهاء الأزمة الصحية. وإنهاء الأزمة الصحية مطلب حيوي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي على مستوى العالم، مما يضفي أهمية كبرى على دور صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الأخرى. وبالفعل، فإن توقعات صندوق النقد الدولي وتوصياته بشأن السياسات للاقتصاد العالمي تعتمد بشكل حاسم على النجاح النسبي في السباق مع الفيروس. والمخاطر النظامية التي ستفرضها الجوائح في المستقبل والمخاوف بشأن الصحة العالمية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بقدر أكبر من الوضوح في التحليلات الاقتصادية والأنشطة الرقابية.

وثانيا، إن العالم في حاجة إلى إشراف أفضل على السلع العامة العالمية، بما في ذلك الاستعداد لمكافحة الجوائح في المستقبل. وسوف يقتضي ذلك قدرا من التنسيق والإجراءات الجماعية أكبر بكثير مما تمكننا من استدعائه حتى الآن. ويشرح تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى التابع لمجموعة العشرين عن الاستعداد للجائحة العديد من الخطوات الملموسة في هذا الصدد (راجع المقال بعنوان «إعادة النظر في مفهوم تعددية الأطراف في عصر الجائحة» في هذا العدد من المجلة).

ونحن جميعا في قارب الكفاح هذا معا، ويمكننا معا بل ويجب علينا أن نحقق نتيجة أفضل في مكافحة المشكلات التي تواجه كوكبنا. FD

روشير أغاروال اقتصادي أول في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي و**غيتا غوبيناث** كبير الاقتصاديين في الصندوق.